

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم إليه تقريراً عن تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة^(١). ويغطي التقرير التطورات التي استجذت منذ صدور تقرير المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/153) ويبين مبادرات السلام والأمن التي اتخذت مؤخراً فيما يتعلق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قبل ٣١ آب/أغسطس. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في النهوض بأهداف الإطار، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها الجهات المعنية ذات الصلة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية التي اعتمدها رؤساء الدول في أديس أبابا، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(١) يراد بالمنطقة في هذا السياق البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون البالغ عددها ١٣ بلداً، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا، وجمهورية السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية تعمل بصفتها جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.



ثانيا - التطورات المستجدة

ألف - التطورات السياسية والأمنية

٢ - على الرغم من إحراز بعض التقدم، منذ تقريرى السابق، في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، لا تزال هناك عقبات عديدة تعرقل إكمال ذلك التنفيذ. فعلى الصعيد السياسي والأمني، تحسنت الحالة الأمنية العامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن انعدام الثقة بين البلدان المجاورة واستمرار أنشطة العديد من الجماعات المسلحة وبطء إحراز تقدم في تنفيذ إعلانى نيروبي (الوثائق الختامية لحوار كيمبالا التي وقعتها في نيروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة التمرد السابقة، وهي حركة ٢٣ آذار/مارس)، أمور ما فتئت تهدد الاستقرار على المدى الطويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقوض العلاقات الثنائية بين بعض بلدان المنطقة.

٣ - وفي ١٧ تموز/يوليه، عينت سعيد جنيت، مبعوثاً خاصاً جديداً لي لمنطقة البحيرات الكبرى، ليحل محل السيدة ماري روبنسون، التي كانت قد قبلت تحمل مسؤوليات جديدة بصفتها مبعوثي الخاصة المعنية بتغير المناخ.

٤ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في رسالة موجهة إلى رؤساء الدول وغيرهم من كبار المسؤولين في المنطقة، بما في ذلك رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومبعوثي الخاصة، عن استعدادها للاستسلام وطلبت إجراء حوار فيما بين الجهات الرواندية شرطاً منها للتخلي عن سلاحها. وكررت طلبها في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس. وفي ٣١ آب/أغسطس، لم يكن قد استسلم سوى ١٠٣ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعهم ٢٠٢ معالاً في كيفو الشمالية، حيث سلموا ١٠٢ قطعة سلاح، في حين قام ٨٣ مقاتلاً بتزاع أسلحتهم وتسليمها في كيفو الجنوبية، وكانت مؤلفة من ٨٣ قطعة سلاح، وكان معهم ٢٣٦ معالاً. وهؤلاء الأفراد موجودون حالياً في معسكرين من معسكرات المرور العابر تديرهما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحدهما في كانيابايونغا (كيفو الشمالية) والآخر في والونغو (كيفو الجنوبية).

٥ - ويقود رئيس جمهورية أنغولا، خوزيه إدواردو دوس سانتوس، بوصفه رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الجهود الإقليمية الرامية إلى بناء توافق في الآراء بشأن القضاء على الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتوطيد الإرادة الإقليمية بشأن تسوية هذه المسألة، أصدر فريق من المبعوثين والممثلين الخاصين ضم مبعوثي

الخاصة، وممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوث الولايات المتحدة الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكبير المنسقين لشؤون منطقة البحيرات الكبرى في الاتحاد الأوروبي، بياناً مشتركاً، في ١ حزيران/يونيه، دعوا فيه إلى الاستسلام الكامل وغير المشروط للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطالبوا بمساءلة مقاتلي تلك القوات ممن يشته في ارتكابهم جرائم خطيرة. وأشاروا في ذلك البيان إلى أن استسلام عدد محدود من المقاتلين من ذوي الرتب الدنيا أمر غير مشجع، ودعوا إلى القيام بأعمال عسكرية ضد هذه الجماعة المسلحة، بالنظر إلى عدم وجود عملية موثوقة للاستسلام ونزع السلاح.

٦ - وبمبادرة من مبعوث الولايات المتحدة الخاص، عقد فريق المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين اجتماعاً مع ممثلين عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في روما في ٢٦ حزيران/يونيه، وذلك برعاية جمعية سانت إيجيديو. وقد اغتنم المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون هذه الفرصة ليؤكدوا من جديد مطالبتهم بتخلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من أسلحتها كاملة، ومن غير شروط. وأوضحوا أن عملية التخلي عن السلاح ينبغي أن تؤدي إلى التفكيك الكامل للتنظيم واستسلام كبار قادته، في سياق الجهود الرامية إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادةها إلى الوطن أو إعادة توطينها. وأكدوا مرة أخرى ضرورة مساءلة أولئك المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة. وشارك في ذلك الاجتماع وفد من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية برئاسة سيلستان توندا يا كاسيندي، نائب وزير الخارجية.

٧ - وفي ظل الدينامية الجديدة الناتجة عن عملية تخلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن سلاحها طوعياً، عقد وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماعاً وزارياً مشتركاً في لواندا، بأنغولا، في ٢ تموز/يوليه. وقد ناقش المشاركون في الاجتماع، بالإضافة إلى مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تنفيذ إعلان نيروبي. وكان مدرجاً أيضاً في جدول أعمال ذلك الاجتماع تصاعد حدة التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وقامت مبعوثي الخاصة بإبلاغ أولئك الوزراء بأهمية وجود نهج إقليمي موحد في التصدي لتلك التحديات. وأصدر الوزراء، في أعقاب مداولاتهم، بياناً مشتركاً جاء فيه عدة أمور منها حث القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على التخلي عن سلاحها في غضون ستة أشهر وحددوا موعداً لإجراء استعراض منتصف المدة للعملية في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى تأكيد هذه المواقف من جديد خلال مؤتمر قمة مصغر للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة

البحيرات الكبرى، عقد في لواندا، بأنغولا، في ١٤ آب/أغسطس. وكان رئيس جمهورية أنغولا قد دعا إلى عقد مؤتمر القمة المصغر الذي حضره جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛ ورودولف أدادا، وزير الدولة للنقل والطيران المدني والملاحة التجارية في جمهورية الكونغو؛ ولويس موشيكويابو، وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا؛ وحسين علي مويني، وزير الدفاع والخدمة الوطنية في تنزانيا. ووجه المشاركون في مؤتمر القمة المصغر إنذاراً نهائياً للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا يمهّلها فيه مدة ستة أشهر كي تتخلى عن سلاحها، وقرروا التخطيط للقيام بأعمال عسكرية ضد هذه الجماعة إذا لم يُحرز تقدم بحلول موعد استعراض منتصف المدة في تشرين الأول/أكتوبر. واقترحوا أيضاً أن يُعقد مؤتمر قمة مشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر، لاستعراض عملية نزع السلاح والبت في مسار العمل. وقد حظي هذا الإطار الزمني ومدته ستة أشهر والمحدّد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا للتخلي عن سلاحها بالتأييد في مؤتمر القمة الرابع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في بريتوريا، بجنوب أفريقيا، في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس.

٨ - وفي الوقت نفسه، ظل تنفيذ إعلان نيروبي بطيئاً عموماً. وفي تقريره السابق، رحبت بإصدار رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، قانوناً للعفو، على النحو المنصوص عليه في إعلان نيروبي. وبعد أشهر من التأخير، يسرني أن أفيد بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أوفدت فريقاً تقنياً إلى أوغندا في نيسان/أبريل ثم إلى رواندا في تموز/يوليه، بغرض تحديد هوية نحو ٢٠٠٠ عضو سابق في حركة ٢٣ آذار/مارس، ممن فروا إلى هذين البلدين في عام ٢٠١٣، وتجهيز أوضاعهم. وبحضور ممثلين عن مكتب مبعوثي الخاصة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أجرى الوفد الكونغولي مناقشات بناءً مع المقاتلين السابقين والسلطات الأوغندية والرواندية، تناولت السبل الكفيلة بمنح العفو لأولئك الأفراد ومُعاليهم وإعادةهم إلى أوطانهم. وقام الوفد الكونغولي أيضاً بتسجيل المحاربين السابقين الذين كانوا موجودين في مراكز تجميعهم في وقت الزيارة.

٩ - وتقوم المؤسسات ذات الصلة في كينشاسا حالياً بتجهيز البيانات التي جمّعت خلال زيارتي الفريق التقني إلى رواندا وأوغندا. وفي هذا الصدد، أرحب بالمرونة التي أبدتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال اجتماع وزاري غير رسمي عقد في نيويورك في ٧ آب/أغسطس. وفي ذلك الاجتماع، أفاد وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الحكومة الكونغولية لا تزال مستعدة للنظر في الطلبات المقدمة من المقاتلين السابقين

في حركة ٢٣ آذار/مارس حتى بعد انتهاء موعد منتصف آب/أغسطس النهائي المنصوص عليه في قانون العفو لأنهم ليسوا مسؤولين عن التأخر في معالجة حالاتهم. فمن شأن التعامل السليم مع عملية العفو والإعادة إلى الوطن الحالية أن يساهم في استعادة الثقة بين حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وسيسهل أيضاً إحراز التقدم في تنفيذ الأحكام الهامة الأخرى الواردة في إعلان نيروبي.

١٠ - وأما على الصعيد الأمني، فقد وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة الرواندية في المنطقة الحدودية في كيبومبا، بكيفو الشمالية، في ١١ حزيران/يونيه. وأسفر هذا الحادث، وهو المواجهة العسكرية الأولى من نوعها بين البلدين منذ سنوات، عن سقوط ضحايا من الجانبين. وحث كل من مبعوثي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى ومثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الطرفين على ممارسة ضبط النفس والتخفيف من حدة التوتر. ويمكن التدخل السريع للآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من إجراء تحقيق في الحادث، بناءً على طلب كلا البلدين.

١١ - ولاحظت الآلية، في ما خلصت إليه من نتائج، أن نشر القوات المسلحة لكلا البلدين على مقربة شديدة من بعضهما البعض على طول الحدود بين البلدين السهلة الاختراق محفز كبير للتراع، ولا سيما في سياق الاحتقان القائم بين البلدين. وأشارت النتائج أيضاً إلى احتمال حدوث مزيد من المواجهات، ما لم تُتخذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع. وفي هذا الصدد، أوصت الآلية بأن تتجنب حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا نشر قواتهما المسلحة على مقربة شديدة من بعضهما البعض، وخاصة في المناطق الحدودية المتنازع عليها.

١٢ - وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية التي لا تزال تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت القوات المسلحة الكونغولية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، القيام بعملياتها العسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وذلك على النحو المبين في تقريرَي السابقين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/450 و S/2014/698). وعلى الرغم من انحسار قدرة تحالف القوى الديمقراطية على إحداث أي أضرار، فالجماعة ما زالت نشطة متحركة، ولا سيما في مقاطعة إيتوري (محافظة أورينتال)، وما زالت تواصل شن هجمات على القوات المسلحة الوطنية التي تكبدت، في ١ أيار/مايو، أكبر خسارة لها، حيث قتل ٢٦ فرداً من جنودها في كمين نصبه لهم تحالف القوى الديمقراطية في الشمال الشرقي من بيني في إقليم بيني، بكيفو الشمالية.

باء - الحالة الإنسانية

١٣ - ما زالت الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تحدياً، بسبب ارتفاع أعداد المشردين داخلياً واللاجئين. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورغم استمرار الجهود الرامية إلى تحسين عيش السكان في المناطق المضروبة من النزاع، لا يزال حوالي ٦,٣ ملايين شخص، منهم ما يقدر بنحو ٢,٦ مليون مشرد داخلياً، في حاجة إلى المساعدة في وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. وفي حين تواصل الكيانات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية توفير المعونة الحيوية للملايين من الناس، فإن الموارد المتاحة للعمليات الإنسانية ما زالت قاصرة إلى حد خطير عن تلبية الاحتياجات القائمة. وتظل خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ناقصة التمويل إلى حد خطير إذ لم تتلق سوى ٣٥ في المائة من المبلغ المطلوب، وهو ٨٣٩ مليون دولار.

١٤ - وقد كان من شأن هزيمة حركة ٢٣ مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي جلبت استقراراً نسبياً إلى بعض المناطق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن بعثت أملاً بأن يعود بعض اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أوطانهم الأصلية. وفعلاً، فقد عاد ١,٨ مليون مشرد داخلياً إلى ديارهم في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٤. وعلاوةً على ذلك، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن عدد المشردين داخلياً في مخيمات المشردين حول غوما قد انخفض بنسبة ٤٠ في المائة، في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤.

١٥ - ومع ذلك فإن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة قد أدت إلى موجات نزوح جديدة حيث ما زال الكثير من اللاجئين والمشردين داخلياً يخشون على سلامتهم. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سُجل ما يزيد عن ٤٩٢ ٠٠٠ حالة تشرد جديدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، منها ١٢٥ ٠٠٠ حالة في كيفو الشمالية و ١٤٠ ٠٠٠ حالة في كاتانغا. وكاتانغا هي المقاطعة التي تشهد أعلى الزيادات في حالات التشرد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وترجع حالات التشرد في كاتانغا إلى الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة، وازدياد حدة التوترات بين مجتمعات البيغمي واللوبا المحلية. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً، وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، أمراً شائعاً. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيتعرض ما يقدر بنحو ٧٥ ٠٠٠ طفل في منطقة النزاع في كاتانغا لسوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٤.

١٦ - وفي الكثير من مخيمات المشردين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت الفئات الأضعف وحدها تتلقى المساعدة الغذائية خلال الأشهر الستة الماضية. وقد أُتخذ القرار المتعلق بتوجيه المساعدة إلى أضعف الفئات إثر عملية نُفذت في جميع المواقع التي ظل المشردون داخلها يعيشون فيها ويتلقون مساعدة غذائية لمدة تصل بالنسبة إلى بعضهم إلى ثلاث سنوات. وفي موازاة ذلك، جعل برنامج الأغذية العالمي من أولوياته تخصيص موارد لمساعدة أولئك الذين تعرضوا للتشريد مؤخرًا، حسب حالة الضعف التي يعانون منها. والذي أملى خطة تحديد الأولويات هو الحاجة إلى توجيه الموارد المالية المحدودة نحو أنشطة إغاثة لإنقاذ حياة الناس. وتواجه قدرة برنامج الأغذية العالمي على تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والكثير من البلدان الأخرى صعوبات تعزى إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الغذائية، وذلك بفعل عدد غير مسبوق من حالات الطوارئ الكبيرة والمتزامنة التي طرأت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، في بلدان كثيرة منها جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية.

١٧ - وهناك، إضافة إلى العدد الكبير نسبيًا من المشردين داخلًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يقرب من ٤٣٢ ٥٠٠ لاجيء كونغولي يعيشون حاليًا في البلدان المجاورة، وهذا يدل على أن استمرار حالة انعدام الأمن وعدم القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزالان يعوقان العودة الطوعية الدائمة للمشردين. غير أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفيد بأن ما يزيد عن ١٨٢ ٠٠٠ لاجئ كونغولي عادوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، رغم تلك التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ اللاجئون الكونغوليون، الذين وصلوا إلى أوغندا خلال العام الماضي، يعودون أيضًا من تلقاء أنفسهم إلى منطقة بيني، منذ بداية عام ٢٠١٤. إن استضافة جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها ١١٨ ٠٠٠ لاجئ من بلدان مجاورة، أمر يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً في البلد.

١٨ - ووفقًا للقانون الدولي للاجئين، وعملاً بالقانون الكونغولي للاجئين لعام ٢٠٠٢، فإن اللاجئين الروانديين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات المقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشمولون بولاية الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتناول الاستراتيجية الشاملة المعنية بحالة اللاجئين الروانديين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحالة الخاصة للاجئين الروانديين الذين دخلوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٩٨، وتوصي بأن تطبق تدريجيًا جميع الجوانب التي تؤدي إلى إسقاط

مركز اللاجئ (بما في ذلك إجراءات الإعفاء) عن اللاجئين الروانديين الذين تشملهم الفئة المذكورة آنفا. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إطار الاتفاقات الثلاثية المبرمة فيما بينها، التي تؤكد ضرورة أن تكتسب عودة اللاجئين طابعا طوعيا، مع التعجيل بتنفيذ حلول دائمة، بما في ذلك العودة الطوعية للاجئين الكونغوليين والروانديين وإدماجهم محليا. وقد عاد طوعا، حتى الآن، ١٣٣ ٨٦٢ لاجئا روانديا إلى رواندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، منهم ٢ ٥٥٢ لاجئا عادوا في عام ٢٠١٤.

جيم - آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني

١٩ - لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة وبعض عناصر قوات الأمن تثير قلقا عميقا في مجال حقوق الإنسان. ولا تزال ثمة قيود تكتنف مجال العمل السياسي وانتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من بلدان المنطقة، ويتعين بذل مزيد من الجهود للتصدي لحالة الإفلات من العقاب. واستمرت انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون. وهناك مؤشرات قوية على أن الانتهاكات يرتكبها جميع الأطراف دون استثناء. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل الجماعات المسلحة وأفراد قوات الدفاع والأمن الكونغولية ارتكاب جرائم الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، إلى جانب أشكال أخرى من العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان، ترتكب أثناء الهجمات التي يشنها المتمردون على المجتمعات المحلية وبعدها.

٢٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصدرت محكمة العمليات العسكرية، في أيار/مايو ٢٠١٤، قرارها في قضية مينوفا، التي كان محورها ٣٩ ضابطا من القوات المسلحة الوطنية اهتموا بارتكاب جرائم اغتصاب وجرائم حرب أخرى. وهؤلاء الضباط متهمون بوجه خاص باغتصاب ما يزيد عن ١٣٠ امرأة وفتاة في مينوفا الواقعة في كيفو الجنوبية. وتعتبر المحاكمة بمثابة اختبار لمدى قدرة الحكومة الكونغولية على محاربة الإفلات من العقاب وتشجيع نشر ثقافة المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. ولئن لم يدن بتهمة الاغتصاب سوى جنديين من ذوي الرتب الدنيا، فإن الحكم الصادر ضدتهما أعطى دروسا إيجابية وبناءة من أجل ملاحقة مرتكبي الفظائع في المنطقة مستقبلا.

٢١ - ولا تزال هناك دعوات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إنشاء دائرة متخصصة للمحاكمة في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والعنف الجنسي

المتصل بالتزاعاات. ويمكن أن تكون هذه الآليات ذات فعالية شديدة في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية المزعومين. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، تلقى برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية رسمياً مشروع قانون بإنشاء دائرة مختلطة متخصصة، لكنه أعاده إلى الحكومة بسبب شواغل دستورية أثارها المجلس الوطني. وأشار وزير العدل وحقوق الإنسان إلى أن مشروع قانون منقح سينظر فيه في القريب العاجل.

٢٢ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدر برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية قانوناً (رقم ١٤/٢٥٠) يخول جمهورية الكونغو الديمقراطية التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم، التي اعتمدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في كمبالا بأوغندا. وأرحب بهذا التطور وأشجع السلطات الكونغولية على اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية جميع المشردين داخلياً في بلدها.

ثالثاً - تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم محدود في تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتضمن تقريرنا عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/698) مزيداً من المعلومات عن التقدم المتواضع المحرز في ذلك الصدد.

٢٤ - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، وضعت الآلية الوطنية للرقابة معايير مرجعية ومؤشرات تتعلق بالتقدم المحرز وإجراءات ذات أولوية لجميع الالتزامات الوطنية الستة المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون، وذلك من خلال عملية تشاركية تشمل الإدارات الوطنية والإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين. وفي ١٢ تموز/يوليه، أقر المشاركون في حلقة دراسية وطنية نظمتها الآلية ووزارة التخطيط، مصفوفة المعايير المرجعية التي تضم ما يزيد عن ٥٠ معياراً مرجعياً وما يزيد عن ٣٠٠ مؤشر. وكان من بين المشاركين نائب رئيس الوزراء والوزير المسؤول عن الميزانية دانييل موكونكو سامبا، إلى جانب مسؤولين آخرين، وممثلين عن الأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وقد عززت عملية وضع المعايير المرجعية أيضاً الشراكة بين الآلية ووزارة التخطيط، والمجتمع الدولي، الأمر الذي سيساعد في تحديد الأنشطة التي ستدرج في ميزانية عام ٢٠١٥.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا خططها الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (البرنامج الوطني الثالث لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) بكلفة تقدر بنحو ٨٥ مليون دولار. وفي ١١ تموز/يوليه، عرض نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ألكسندر نتامبو، الخطة على السلك الدبلوماسي، التماسا للدعم المالي من الجهات المانحة. وأعلن وزير الدفاع أيضا، خلال الاجتماع، تبرع الحكومة بمبلغ ١٠ ملايين دولار للخطة. وقد تعهدت بعثة الأمم المتحدة بدفع مبلغ ٨ ملايين دولار من أجل تحديد هوية المقاتلين السابقين، وتوفير الإمدادات الغذائية للجماعات المسلحة التي سُرحّت ولا تزال تقيم في معسكرات المرور العابر. ورغم وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع النقاط المرجعية، وغير ذلك من الإنجازات المتواضعة، لا يزال الأمر يستدعي تنفيذ بعض الجوانب البالغة الأهمية من الالتزامات الوطنية. وتشمل هذه المبادرات مواصلة إصلاح قطاع الأمن، وتوطيد سلطة الدولة، وتحقيق اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمصالحة وإرساء الديمقراطية.

باء - التزامات بلدان المنطقة

٢٦ - رغم استمرار التحديات التي تعوق تحقيق الاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي العلاقات بين بلدان المنطقة، واصل قادة المنطقة توليهم المسؤولية عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وإبداء الاهتمام بالمضي قدما في تنفيذه. ولا تزال بلدان المنطقة، بوجه عام، تتقيد بالتزاماتها، بما في ذلك على وجه الخصوص، تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وعدم مساعدة الجماعات المسلحة أو دعمها، رغم أن التقارير، التي لم يتم التحقق من صحتها، تفيد بخلاف ذلك. ولذا فإن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الآلية المشتركة الموسعة للتحقق ستظل على جانب كبير من الأهمية. وعلى الرغم من تزايد التعاون الإقليمي والاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز إقامة العدل بالتعاون القضائي على الصعيد الإقليمي، ولكفالة مساءلة مرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو أعمال الإبادة الجماعية أو جرائم العدوان، أو مساءلة الأشخاص المشمولين بجزاءات الأمم المتحدة.

٢٧ - وكما لوحظ أعلاه، ساعد رئيس جمهورية أنغولا، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في الجمع بين الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهما المنظمتان الإقليميتان الرئيسيتان بالنسبة إلى إطار السلام والأمن والتعاون. ودعا رئيس الجمهورية، بصفته رئيس المؤتمر، إلى عقد مؤتمر قمة عادي واحد، وثلاثة مؤتمرات مصغرة، وعدد من الاجتماعات الوزارية

لمناقشة المسائل المتعلقة بأهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وقد سعت الدول الأعضاء في كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، خلال هذه المناسبات، إلى إيجاد حلول لجملة من المسائل المتعلقة الرئيسية، ومنها تهيئة الجماعات المسلحة الناشطة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنفيذ إعلان نيروبي، وتحسين العلاقات فيما بين بعض البلدان. وعززت أنغولا أيضا علاقاتها مع بلدان المنطقة بهدف المضي قدما في تنفيذ برنامجها المتعلق بالسلام والأمن والشؤون الاقتصادية في المنطقة. ففي ١٥ أيار/مايو، قام وزير العلاقات الخارجية الأنغولي، جورج تشيكوتي، بزيارة كيغالي، حيث وقع مع نظيره الرواندي على اتفاق للتعاون العام، واتفاق بشأن إنشاء لجنة للتعاون المشترك، ومذكرة تفاهم. وتهدف هذه الصكوك إلى تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

٢٨ - وتم أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعزيز التعاون الإقليمي في سياق مشاريع التكامل في الممر الشمالي وجماعة شرق أفريقيا. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وقعت حكومتا أوغندا ورواندا عقد خدمات لتطوير الجزء الذي يربط بين كمبالا وكيغالي من مشروع السكك الحديدية في الممر الشمالي. وقد أبرم الاتفاق في أعقاب القرار الذي اتخذته أوغندا ورواندا وكينيا، في وقت سابق من هذا العام، بالدخول في ترتيب ثلاثي الأطراف لتسهيل بعملية التكامل الإقليمي. ويأتي هذا التطور جزءا من وصلة السكك الحديدية المقرر تشييدها على امتداد الممر الشمالي بين مومباسا، كينيا، وكمبالا، عبر نيروبي وكيغالي، مع إمكانية تمديدها إلى جوبا. ويتوقع أن ينجز المشروع بحلول آذار/مارس ٢٠١٨. وفي ٢ تموز/يوليه، اجتمع وزراء الاقتصاد، والمالية، والخارجية، والهيكل الأساسية لرواندا وأوغندا وكينيا وجنوب السودان وبوروندي وإثيوبيا بالأمين العام لجماعة شرق أفريقيا في كيغالي، لمناقشة مشاريع التكامل التي هي قيد التنفيذ في الممر الشمالي، في مجالات منها الهياكل الأساسية، والنقل، وتبادل السلع الأساسية، وبناء قدرات الموارد البشرية، وإدارة المجال الجوي، وتطوير خط أنابيب نقل النفط الخام. ومن المقرر عقد مؤتمر القمة المقبل لبلدان الممر الشمالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في كمبالا بأوغندا.

٢٩ - واجتمعت لجنة الدعم التقني المنبثقة عن آلية الرقابة الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بانتظام أيضا في نيروبي، تحت الرئاسة المشتركة للمستشار الخاص لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، موديو إ. توري، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، بوبكر ديارا. وعقدت لجنة الدعم التقني اجتماعها السابع في غوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات الكونغولية، ومكتب مبعوثي الخاص. وقد قام أعضاء اللجنة، أثناء وجودهم في كيفو الشمالية، بزيارة مخيم للأشخاص المشردين داخليا، ومركز لتدريب للشرطة، ومركز للتجميع تديره القوات المسلحة الوطنية في موبامبيرو، يستضيف نحو ٤٢٠ مقاتلا سابقا من مختلف الجماعات المسلحة. وقد مكّنت هذه الزيارات الميدانية أعضاء اللجنة من التوصل إلى فهم أفضل للحالة الميدانية، ومن ثم إسداء المشورة على نحو أفضل لحكوماتهم. واقترحت اللجنة أيضا سبلا لتعزيز الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، والتعجيل بتنفيذ إعلائي نيروبي، وتحييد الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

٣٠ - وفي حين تحسن التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل إعادة بناء الثقة بين الأطراف الرئيسية الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الإقليمية. وقد أعد مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى تقريرا يتضمن توصيات رئيسية بشأن السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ خطة العمل الإقليمية. وقد قدّم التقرير، الذي يأخذ في الاعتبار أعمال لجنة التعاون التقني، إلى آلية الرقابة الإقليمية في اجتماعها الرابع الرفيع المستوى، المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر، في نيويورك، على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

جيم - الالتزامات الدولية

٣١ - في ١١ حزيران/يونيه، وبالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، عقدت مبعوثي الخاصة اجتماع مائدة مستديرة بشأن الاستثمار المسؤول للقطاع الخاص، في أديس أبابا، حضره أكثر من ١٠٠ مشارك من ممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والحكومات، فضلا عن ممثلين آخرين من المنطقة. وشكل هذا الاجتماع خطوة من مجموعة من الخطوات الهادفة إلى توعية الجهات المعنية بشأن مسألة الاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى، للتحضير لعقد مؤتمر بشأن استثمارات القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥. وشكل اجتماع المائدة المستديرة أيضا منتدى إقليميا للحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن مسألة الاستثمار في البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون.

٣٢ - وتم أيضا إعداد عرض موجز عن فرص الاستثمار في المنطقة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية. ويهدف هذا العرض الموجز إلى تزويد المستثمرين المحتملين بمعلومات عن مجالات ومشاريع

الاستثمار ذات الأولوية التي حُددت في عملية تشاورية جرت في جميع البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون. ومن المقرر أن تعقد، في لواندا، أنغولا، في وقت أواخر عام ٢٠١٤، مشاورات وزارية على الصعيد الإقليمي بشأن العرض الموجز عن فرص الاستثمار، تشارك فيها الحكومات والجهات المعنية من القطاع الخاص. وستُعرض النتائج والتوصيات الرئيسية على آلية الرقابة الإقليمية في اجتماعها الخامس المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، لكي تعتمدها.

٣٣ - وقد تعهد البنك الدولي، أثناء الزيارة المشتركة التي أجريتها إلى منطقة البحيرات الكبرى مع السيد جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، في أيار/مايو ٢٠١٣، بتقديم مبلغ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم الأنشطة المضطلع بها في المنطقة بهدف مواصلة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ويسير البنك الدولي على الدرب الصحيح لتنفيذ جميع التزاماته في إطار فترة الأشهر الأربعة والعشرين التي حددت أثناء زيارتنا. ووافق البنك الدولي، خلال الفترة الفاصلة بين أيار/مايو ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤، على رصد ما مجموعه ٥٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للبرامج الإقليمية المضطلع بها في مجالات تطوير الطاقة، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وصحة المرأة، وبناء القدرات من أجل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورفع مستوى موصولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمت الموافقة على مشروع رئيسي في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، خُصص في إطاره مبلغ ١٠٦,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم المشروع المتعلق بمكافحة العنف الجنسي والجنساني وصحة المرأة في منطقة البحيرات الكبرى في حالات الطوارئ، ويشمل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويهدف المشروع إلى مساعدة ما يزيد عن ٦٤١ ٠٠٠ امرأة وفتاة، منهن نصف مليون امرأة وفتاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيساعد أيضا على اتباع نهج السياسة الإقليمية الذي أقره رؤساء دول وحكومات البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في إعلان كمبالا لعام ٢٠١١، المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني.

٣٤ - وقام البنك الدولي، ومكتب مبعوثي الخاصة، إضافة إلى ذلك، بإنشاء مرفق لتقديم المساعدة التقنية، لضمان مراعاة المشاريع التي تُنفذ في المنطقة بدعم من البنك الدولي لظروف النزاع ولمواءمتها مع الأهداف الاقتصادية وأهداف التكامل الإقليمي لإطار السلام والأمن والتعاون. وفي الوقت نفسه، تعهد العديد من الشركاء الإنمائيين بتقديم موارد أخرى للمنطقة. على سبيل المثال، تم تخصيص ما لا يقل عن ٣,٢ بلايين يورو لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠).

رابعا - أنشطة مبعوثي الخاصة

٣٥ - واصلت مبعوثي الخاصة التحاور مع القادة الإقليميين، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، من أجل ضمان أن تظل أكبر مجموعة ممكنة من الجهات الفاعلة ملتزمة بإطار السلام والأمن والتعاون وداعمة له. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت ماري روبنسون، مبعوثي الخاصة، والموظفون العاملون معها، زيارة إلى عدة بلدان في المنطقة، من بينها أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ورواندا، حيث شاركت في أنشطة متنوعة متصلة بإطار السلام والأمن والتعاون. وواصلت، إضافة إلى ذلك، التحاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين في أديس أبابا وبروكسل ولندن ونيويورك وواشنطن.

٣٦ - واجتمعت ممثلي الخاصة أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مقدمة دعمها للمساعي الحميدة التي يبذلها من أجل إعطاء زخم للحوار السياسي الرفيع المستوى مع نظرائه من رؤساء الدول من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك. وفي هذا الصدد، أجرت زيارة إلى أنغولا، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو، حيث التقت نائب رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، ووزير الاقتصاد، ووزير الدولة لشؤون الدفاع، لمناقشة السبل المتاحة لتعجيل بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، ولزيادة فرص تحقيق تآزر مع أنغولا. وشملت المواضيع التي نوقشت التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي، والتصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتعزيز آلية التحقق المشتركة الموسعة، والتحضير لعقد المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وقد سرتني معرفة أن أنغولا ملتزمة بتكريس جهود وموارد لتنفيذ ولاية رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٣٧ - وقد زارت مبعوثي الخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، وزارتها مجددا يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، إلى جانب المبعوثين والممثلين الآخرين. وأثارت، خلال لقاءها مع رئيس الجمهورية وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين في كينشاسا، مسألة الانتخابات، إلى جانب حالة تنفيذ الالتزامات الوطنية التي تعهد بها البلد بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وشددت على ضرورة أن يصدر، في الموعد المحدد، جدول زمني شامل للانتخابات، على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات، وللاقتراحات العامة، وأكدت للرئيس استعداد الشركاء الدوليين للتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن جميع المسائل الحاسمة. وأثنت أيضا على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذها عمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وقدمت تعازيها على الخسائر البشرية التي تكبدتها القوات المسلحة الوطنية.

٣٨ - وفي ما يتعلق بمسألة الانتخابات، أوضح رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية أن هذه المسألة هي ذات طابع سيادي. وأشار إلى أن مهمة تنظيم الانتخابات أوكلت إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، حرصا على أن تتسم بالحياد والتزاهة، ولهذا ينبغي توجيه جميع الأسئلة الفنية إلى أبولينير مالو مالو، رئيس اللجنة.

٣٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل، ترأست وفدا رفيع المستوى، ضمّ مبعوثي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، زار رواندا للمشاركة في الذكرى السنوية العشرين لأعمال الإبادة الجماعية. وشددت على ضرورة أن يستخلص العالم العبر من التجربة المأساوية لرواندا، واعترفت بأن الأمم المتحدة كانت جديرة بأن تبذل جهودا أكبر لمنع وقوع تلك الإبادة الجماعية. وأشدت بالتحول المبهر الذي شهدته رواندا، ودعوته إلى مواصلة بذل الجهود الرامية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. وفي الخطاب الذي ألقاه بول كاغامي، رئيس الجمهورية، سلط الضوء على بعض العوامل التي تقف وراء التحول الناجح لرواندا عقب الإبادة الجماعية، ولا سيما المصالحة العرقية والمحاسبة على الجرائم الخطيرة.

٤٠ - وفي ٦ أيار/مايو، أجرت مبعوثي الخاصة آنذاك زيارة إلى بروكسل حيث اجتمعت مع أعضاء لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي. وناقشت معهم بعض الأنشطة ذات الأولوية الناشئة عن خطة العمل الإقليمية، ولا سيما مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتعاون القضائي الإقليمي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعودة اللاجئين (ولا سيما الأقليات)، وعملها مع المجتمع المدني والشباب.

٤١ - وفي إطار عملها مع الشباب والأطفال، شاركت مبعوثي الخاصة السابقة أيضا في "منتدى الأمل" للأطفال الذي نُظم في بوجمبورا في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه. ومكّن هذا الحدث أطفالا من سبعة بلدان في المنطقة من التقارب فيما بينهم، ومن بناء الثقة بينهم، وأصبحوا "سفراء أمل" يدافعون عن أهداف إطار السلام والأمن والتعاون في بلدانهم. وشاركت مبعوثي الخاصة أيضا في قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بشأن عمالة الشباب الذي عُقد في نيروبي في ٢٤ تموز/يوليه، والذي ضم شبابا وخبراء ومسؤولين حكوميين من البلدان الموقعة على الإطار، البالغ عددها ١٣ بلدا. وكانت الهدف من تلك القمة هو وضع نهج منسق إزاء مشكلتي بطالة الشباب وعمالتهم الناقصة في منطقة البحيرات الكبرى.

٤٢ - واتصلت مبعوثي الخاصة أيضا برؤساء دول وحكومات البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، في واشنطن العاصمة، خلال الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس، وذلك على هامش مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا لعام ٢٠١٤. وفي نيويورك، ألفت، في

٧ آب/أغسطس، كلمة أمام مجلس الأمن لآخر مرة بصفتها مبعوثي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اشتركت مع وزير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لشؤون أفريقيا في رئاسة اجتماع وزاري غير رسمي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، لتشجيع الإسراع بزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتنفيذ الكامل لبيانات نيروبي. وحضر السيد جينيت، مبعوثي الخاص الجديد لمنطقة البحيرات الكبرى، هذين الاجتماعين.

٤٣ - واعترافاً من مبعوثي الخاصة بأن التصدي للتشريد القسري هو عامل رئيسي لتعزيز السلام والأمن والتعاون في المنطقة، فقد جعلت من بين أولوياتها دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة ظروف عيش اللاجئين والمشردين داخلها الكونغوليين بتعزيز الظروف الملائمة لعودتهم الدائمة والطوعية بأمان وكرامة. وفي الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرت بعثة مشتركة تضم موظفين من مكتب مبعوثي الخاصة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، زيارة إلى أوغندا ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كيفو الشمالية)، وبوروندي، من أجل تقييم أوضاع اللاجئين، لمعرفة التحديات التي تحول دون عودتهم الآمنة والدائمة، ولوضع استراتيجيات متوسطة الأجل واستراتيجيات طويلة الأجل. فإيجاد حلول دائمة لمشكلة المشردين داخلها واللاجئين الكونغوليين مهمة ضخمة ستظل تتطلب وقتاً طويلاً وجهوداً متضافرة والتزامات على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية بتحقيقها.

٤٤ - ويقوم البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعداد دراسة معمّقة عن التشريد القسري في منطقة البحيرات الكبرى، ويتوقع أن يصدر تقرير استناداً إلى هذه الدراسة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤. والهدف هو جمع معلومات عن الاحتياجات الإنمائية للمشردين، والفرص المتاحة للقيام بأنشطة إنمائية لمساعدة المشردين، وتقديم توصيات بشأن القيام بأنشطة تهدف إلى تحسين قدرة المجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الحدودية في منطقة البحيرات الكبرى على التكيف وتعزيز تماسكها الاجتماعي.

٤٥ - ومن أجل تحقيق أقصى قدر من التأزر، والتشجيع على اتباع نهج منسق داخل منظومة الأمم المتحدة، عقد مكتب مبعوثي الخاصة اجتماعاً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وممثلي الأمم المتحدة في كينغالي خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، لوضع أسس لاستراتيجية مشتركة لمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل المساعدة على تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وهناك المزيد من الأعمال الجارية لصياغة نهج متكامل للتعميل بتنفيذ الإطار.

٤٦ - وكثفت مبعوثي الخاصة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصالاتها مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أثناء الزيارات التي قامت بها إلى المنطقة. ولقد سرّني أن ائتلافا لمنظمات المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصدر تقريرا عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في الذكرى السنوية الأولى لإبرام هذا الاتفاق. ويشير هذا التطور إلى أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت مستعدة تماما لرصد تنفيذ الإطار ولمساءلة حكومتها. وتجاوزت مبعوثي الخاصة السابقة أيضا مع ممثلين عن المجتمع المدني من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، بهدف جمع آرائهم بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

٤٧ - وأبرمت مبعوثي الخاصة وموظفو المكتب، عقب إطلاق منتدى المرأة لدعم إطار السلام والأمن والتعاون في وقت سابق من هذا العام، ترتيبات من أجل تفعيل المنتدى. وأجرى المجلس الاستشاري للمنتدى اجتماعا هاتفيا افتاحيا في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. والمجلس الاستشاري هو فريق يضم خبراء ذوي تجربة وخبرة في مجال التنمية وحقوق المرأة في منطقة البحيرات الكبرى، وهو مكلف بتقديم توجيهات بشأن تنفيذ أهداف المنتدى. ويسرّني أن ماري روبنسون ستواصل المشاركة في منتدى المرأة باعتبارها من الأعضاء الرئيسيين في المجلس الاستشاري.

٤٨ - وكان تنفيذ مشاريع لفائدة النساء من عامة الشعب في منطقة البحيرات الكبرى أيضا في صميم الأنشطة التي اضطلعت بها مبعوثي الخاصة السابقة. ونتيجة لأنشطة التوعية التي قامت بها مع حكومتي هولندا وأيرلندا، سيقدّم أكثر من ٣٠ منحة لمشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وسبل كسب الرزق المتاحة للمرأة في المناطق الريفية المضرورة بالتراع في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا. وستركز المنح على ما يلي: (أ) رصد إطار السلام والأمن والتعاون والترويج له؛ و (ب) تنفيذ خطط عمل على الصعيدين الإقليمي والوطني في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ و (ج) مكافحة العنف ضد المرأة وتقديم المساعدة إلى النساء المتضررات من العنف؛ و (د) دعم سبل الكسب والأنشطة الإنمائية المتاحة للمرأة؛ و (هـ) إتاحة موارد الطاقة النظيفة للسكان على الصعيد المحلي.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٤٩ - على مدى الأشهر الستة الماضية، كانت هناك جهود ملحوظة تبذل لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإحراز تقدم في تنفيذ إطار

السلام والأمن والتعاون. ومع ذلك، فإن التأخير في تنفيذ إعلاني نيروبي، وعدم الثقة بين الحكومات والقادة في المنطقة، والخلافات القائمة بشأن نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وبطء تنفيذ خطة العمل الإقليمية، كل ذلك يشكل عقبات كبيرة يجب التغلب عليها إذا أريد تحقيق السلام والاستقرار المستدام في المنطقة.

٥٠ - إن إحدى أشد القضايا إلحاحاً هي عدم التنفيذ العاجل لإعلاني نيروبي، وهو ما يطيل حالة انعدام الثقة بين الدول الأعضاء. فتحقيق تقدم في هذا الصدد من شأنه أن يساعد على تحسين الظروف اللازمة لبناء الثقة وتبادل الشعور بالطمأنينة، ومنع العودة إلى التراع المسلح، وترسيخ الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. فلا بد إذن من بذل كل جهد ممكن لتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في الإعلانين ومنع حدوث أي انتكاسة للمكاسب التي تحققت. ووفقاً لذلك، فإن الزيارات الفنية التي سيقوم بها مسؤولون في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا ورواندا في نيسان/أبريل وتموز/يوليه لتجهيز قوائم المؤهلين من أعضاء حركة ٢٣ آذار/مارس، ينبغي أن تتلوه خطوات ملموسة لتحقيق عودتهم الفورية إلى الوطن. وإني أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلته من جهود حتى الآن. وأشجع الحكومة على العمل على نحو وثيق مع حكومتي رواندا وأوغندا لإنشاء جداول زمنية واضحة وإجراءات مناسبة للمتابعة، لإنهاء ترتيبات إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس إلى وطنهم. علاوة على ذلك، فإن آلية الرقابة الوطنية جديرة بأن تسرع عمليات المتابعة، بدعم من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب مبعوثي الخاص، لضمان أن يتم تنفيذ إعلاني نيروبي بالكامل.

٥١ - وينبغي أيضاً أن تظل عملية تحييد كل الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، باتخاذ إجراءات غير عسكرية وعسكرية، ذات أولوية عليا. وإني أرحب بخارطة الطريق التي اتفق عليها رؤساء الدول في المنطقة في قمة ١٤ آب/أغسطس المصغرة، التي دعا إليها الرئيس دوس سانتوس، بصفته رئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبمصادقة رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإطار الزمني وهو ستة أشهر، في بيانهم المؤرخ ١٨ آب/أغسطس. فيجب أن تترع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سلاحها من دون قيد أو شرط، وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإني أتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية لاستعراض منتصف المدة المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي سيجري في تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تتخذ بسرعة إجراءات فورية وحاسمة بعد ذلك لإتمام عملية تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من أجل إحلال السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٥٢ - وأثني على رئيس جمهورية أنغولا لما بذله من جهوده بناءة لتحقيق إجماع إقليمي على تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب أيضا عن دعمي لجهوده الرامية إلى قيادة حوار رفيع المستوى بشأن المسائل الحساسة التي تؤثر سلبا على تحقيق التعاون الإقليمي والسلام الدائم. علاوة على ذلك، أرحب بالرسالة الموحدة والقوية المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي أصدرها مجلس الأمن في ٢٦ آب/أغسطس. ويحدوني الأمل في أن يواصل فريق المبعوثين، بقيادة مبعوثي الخاص، تقديم الدعم للجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصفة نهائية.

٥٣ - ويسرني أن ألاحظ أن الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، على الرغم من التحديات اللوجستية والسياسية المستمرة، لا تزال آلية أمنية تتوافر لها مقومات البقاء لبناء الثقة بين دول المنطقة، وإن كانت بحاجة إلى مزيد من التعزيز. وإني أهيب بجميع الدول الأعضاء في المنطقة إلى زيادة التعاون فيما بينها، بالاستفادة من الآليات الإقليمية القائمة، كالآلية المشتركة الموسعة للتحقق، والخلية المشتركة لتجميع المعلومات الاستخباراتية، والاستفادة كذلك من اللجان الثنائية المشتركة. إن مبعوثي الخاص ملتزم بحشد الدعم الدولي للآلية. وإني أحث جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على ممارسة ضبط النفس في المناطق الحدودية، وعلى العمل معا بواسطة اللجنة الثنائية المشتركة وبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي من أجل حل أية مشاكل تتعلق بالحدود. وفي هذا الصدد، فإن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الآلية بشأن المناوشات العسكرية الأخيرة بين البلدين لجديرة بدراسة جادة.

٥٤ - ولن تعالج الأسباب الجذرية للتزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية معالجة تامة ما لم تنفذ بالكامل الالتزامات التي قطعت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومات الأخرى في المنطقة على مدى الأشهر الستة الماضية، والتي تظهر أنها لا تزال ملتزمة بأهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وأرحب أيضا بالعمل المتواصل الذي يضطلع به مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي الذي لا يزال ينظر في المسائل المتصلة بمنطقة البحيرات العظمى، كما يتبين من دوراته المتعلقة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، المعقودة في أديس أبابا، في ١٧ حزيران/يونيه و ٢٢ آب/أغسطس. وعلى الرغم من عملنا الجماعي، تظل عملية التنفيذ بطيئة بوجه عام، فيجب بذل كل جهد لتنشيط تنفيذها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل التنفيذ متلكما في العديد من المجالات الهامة مثل إصلاح القطاع الأمني، وتطبيق اللامركزية، والمصالحة والتسامح والديمقراطية. وإني أحث حكومة

جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، وعلى متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الصادرة عن الحوار الوطني. وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لبدء تنفيذ الخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح والإدماج، وتسريع التدابير الرامية إلى استعادة سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ينبغي منح الأولوية لإنشاء قوة للرد السريع، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وفي نفس السياق، أدعو الموقعين الآخرين على الإطار إلى مواصلة الالتزام التام بأهدافها والوفاء بالتزاماتها.

٥٥ - لقد أظهر القادة، في هذه المنطقة، عزمهم على العمل معا من أجل تحقيق السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وإنني أثنى على بلدان الممر الشمالي من شرق أفريقيا، لتصميمهم على تسريع التكامل الإقليمي. ويحدوني الأمل في أن يتم إحراز تقدم مماثل في سياق الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي لم يجتمع قادتها على مستوى القمة منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما، على الرغم من التفاعل الكبير على الصعيد الوزاري والفني. فمما لا شك فيه أن إحياء الجماعة سوف يعزز الجهود الرامية إلى منع النزاعات وبناء الثقة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما بالعمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتحول الاجتماعي في البلدان المعنية.

٥٦ - إن لجنة الدعم التقني هي بمثابة منتدى للحوار وبناء الثقة في المنطقة، بقيادة مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. غير أن ثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة لتسريع تنفيذ خطة العمل الإقليمية وتحقيق جميع الالتزامات بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. ولتحقيق هذه الغاية، أرحب بالتقرير المتعلق بإطار السلام والأمن والتعاون، الذي قدمه مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى بصورة مشتركة، في الاجتماع الرابع لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وإنني أحث الدول في المنطقة على النظر بعناية في التوصيات الواردة في التقرير، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتسريع عملية التنفيذ. وإنني أعتمد أيضا على أعضاء لجنة الدعم التقني في أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في تنفيذ إطار العمل في بلدانهم، بدعم من مكتب مبعوثي الخاص.

٥٧ - ويظل تقديم دعم منسق ومتناسك من جانب الشركاء الدوليين أمرا بالغ الأهمية لكفالة إحراز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر شركاء التنمية، المقرر عقده في أواخر عام ٢٠١٤ في بروكسل، هو خطوة إيجابية نحو تحقيق وعود الركيزة الاقتصادية المتوخاة في إطار السلام والأمن والتعاون. وأرحب بالالتزامات

التي تعهد بها مختلف الشركاء في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون الآخرون من أجل منطقة البحيرات الكبرى، وإني أشيد بمواصلتها التزاماتها إزاء المنطقة. وأشجع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على تعزيز تعاونهم مع المنظمات الإقليمية والحكومات في المنطقة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، أرى بوادر مشجعة التقدم الكبير الذي أحرزه مكتب مبعوثي الخاص، مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وحكومة أنغولا، نحو تنظيم مؤتمر معني باستثمار القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، بطرق شتى منها وضع موحز بشأن فرص الاستثمار يحدد مشاريع حفازة للتنمية عبر الحدود. وأناشد جميع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المستثمرين من القطاع الخاص، أن يشاركوا في هذا المؤتمر بإخلاص من أجل دعم المشاريع التي من شأنها أن تحقق التنمية والاستقرار في المنطقة.

٥٨ - وتبقى مسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا مصدر قلق كبير على الصعيد الإنساني. فينبغي عدم ادخار أي جهد في إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا في منطقة البحيرات الكبرى. وسوف يواصل مبعوثي الخاص العمل مع الوكالات المكلفة لتشجيع العمل المنسق على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق عودة مستدامة. وأشجع الجهات الفاعلة الرئيسية على دعم الحكومات في المنطقة لكفالة تثبيت سلطة الدولة وسيادة القانون، والخدمات الأساسية، والحقوق في الممتلكات والأرض، والفرص الاقتصادية عندما يبدأ الناس في العودة إلى ديارهم. وأدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساعدة لكفالة أن تتوافر للوكالات من قبيل برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأموال اللازمة لمساعدة الأشخاص المحتاجين.

٥٩ - وما زلت أشعر بالقلق إزاء التقارير المتكررة عن العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي تمارسه الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الوطنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وإني أثني على الحكومة لما تبذله من جهود للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة المسؤولين عنها، وأشجع جميع الحكومات في المنطقة على إنشاء آليات فعالة للتصدي لهذه الجرائم ومساءلة الجناة، بمن فيهم مسؤولون حكوميون. وأحث أيضا الحكومات في المنطقة على وضع استراتيجية لتعزيز التعاون القضائي الإقليمي، وذلك وفقا لالتزامها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

٦٠ - ويسرني أن ألاحظ أن مبعوثي الخاص الجديد، تلقى، أثناء جولته التمهيديّة في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، تأكيدات قاطعة بالدعم الذي ستقدمه

الحكومات والزعماء في المنطقة. وسوف يواصل العمل، انطلاقاً من عمل سلفه، على نحو وثيق مع رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والزعماء الآخرين في المنطقة، فضلاً عن الشركاء الدوليين، لكفالة اتباع نهج منسق لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وسيواصل العمل أيضاً في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفريق المبعوثين، لكفالة أن تأتي الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي مكتملة ومعززة بعضها بعضاً. وسيواصل مبعوثي الخاص بواسطة مكتبه، تطوير مبادرات محددة لتعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي، وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة والشباب والمجتمع المدني في جميع جوانب الإطار، وتطوير التآزر مع الشركاء.

٦١ - وأخيراً، أود أن أشكر السيدة ماري روبنسون مبعوثي الخاصة المنتهية ولايتها، لمساهمتها في تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وأشكر أيضاً السيد مارتن كويلر، ممثلي الخاص لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن موظفي البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام في المنطقة. وأدعو مجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين إلى تقديم كل الدعم اللازم لمبعوثي الخاص الحالي، سعيد جنيت، من أجل تنشيط إطار السلام والأمن والتعاون، وكفالة تنفيذه بفعالية.